تخريج
الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة
من كتاب
قطر الندى

بقلم
الدكتور علي حسين حسن البواب
الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالرياض

موجـز البحـث

تحقيق كتب التراث الإسلاميّ ، والاهتمام بها من واجبات أبناء الأمّة وعلمائها، خدمةً للغة دينهم، وإحياء لجهود أسلافهم. وتحقيقُ التراث يحتاج لجهد كبير، وعناية فائقة.

وكتاب (قطر النّدى) لابن هشام الأنصاريّ، أحد كتب النحو المشهورة، وهو مع إيجازه معروف ومتداول ، وقد قام هذا البحث بجمع القراءات القرآنية والاحاديث النبويّة الشريفة التى وردت فى الكتاب، والتى لم يَعتنِ محقّقو الكتاب على اختلاف طبعاته ـ لم يعتنوا بها، ولم يولوها حقّها من التحقيق والتخريج مع اهتمامهم الكبير بتحقيق المسائل النحويّة، والشواهد الشعريّة.

والغرض الذى يسعى إليه البحث توضيح القراءات التى وردت فى الكتاب، وبيان درجتها من التواتر، وتوجيه العلماء لها. ثم تخرج الأحاديث الشريفة وبيان صحتها. ويستفيد من ذلك الباحثون والمهتمون بكتب النحو، كما يستطيع الدارس أن يعرف مدى عناية العلماء بالاستشهاد بالقراءات والأحاديث فى المؤلّفات النحويّة وكيفية اختيارهم لهذه الشواهد، وليتنبّه المحقّقون إلى ضرورة العناية بهذه المسائل فى تحقيق التراث ونشره.

* * * *

مقدّم البحث

- علي حسين حسن البواب أستاذ مساعد كلية اللغة العربية ـ الرياض.
- فلسطيني الجنسية. ولد بمدينة يافا بفلسطين المحتلّة سنة ١٩٤٧م.
- حصل على درجة الدكتوراه في فقه اللغة من كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ١٣٩٨ هـ .
- له عناية بتحقيق كتب التراث، ومن الكتب التي حقّقها:

ـ الدرر المُبَثَّثَة في الغرر المثّلثة	للفيروزأبادي	داراللواء ـ الرياض ـ ١٤٠١ هـ
ـ الألَفــــات	لابن خالويه	تحت الطبع ـ مكتبة المعارف ـ ـ الرياض
ـ نقعة الصَّدْيان	للصاغاني	تحت الطبع ـ مكتبة المعارف ـ الرياض
ـ الوجيز في علم التصريف	لأبي البركات ابن الأنباري	تحت الطبع ـ مكتبة دار العلوم ـ ـ الرياض
ـ المسائل الَفريّة	لابن هشام الانصاري	تحت الطبع ـ مكتبة طيبة ـ الرياض

الحمدُ لله ربّ العالمين، والّصلاة والّسلام على نبيّنا محمدٍ سيّد المرسلين،
أمّا بعد ،

فقد أهتم علماء المسلمين باللغة العربيّة منذُ تَشرّفَتْ بنزول القرآن الكريم بها، وعُنوا بهذه اللغة عناية فائقة، وألّفوا فى علومها كتباً نعتزّ بها ونفخر. وفي عصرنا هذا قام الباحثون بجهود مختلفة في سبيل خدمة الّتراث الإسلاميّ والإفادة منه، فكانت تلك النهضة العلميّة المتمثّلة في إحياء تراثنا، وتقديمه مُحَقّقا إلى القاريء، على هيئةٍ تعينه على الإفادة منه بيُسرْ وسُهولة.

ويُعَدّ الإمامُ جمال الدين، عبدالله بن يوسف، المشهور بابن هشام الأنصاريّ (٧٠٨ - ٧٦١ هـ)[١] من علماء العربيّة الأفذاذ، وقد ألّفَ كتبا نحويّة عديدة كان لها أكبر الأثر فى المؤلّفين والباحثين بعده، وقد لَقِيَتْ مؤلّفات ابن هشام فى وقتنا هذا رواجاً واهتماماً، وطُبعت مرّات عديدة، ونال صاحبُها من الشهرة والمكانة ما لم يَنَلْه كثيرٌ من علماء النحو المُبرّزين.

ومن مؤلّفات ابن هشام النحويّة كتابُه المُوجَز «شرح قطر النّدى وبلّ الصّدَى» ، الذي طُبع كثيراً محقّقا وغير محقّق[٢]. وأفضل طبعاته وأشهرها تلك التى حقّقها الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد.

بيدَ أنّ الكتاب بتحقيق الشيخ عبدالحميد وغيره خلا من مسائل كان يجب ألاَ تمرّ دون عناية من المحقّقين[٣] وأهمّها تخريج القراءات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة:

فالقرآن الكريم هو المصدر الأول الذي أعتمد عليه النحاة في تقعيد مسائل النحو،

وابن هشام ـ كغيره من النحويّين يستشهد بالقرآن الكريم كثيراً، وببعض القـراءات القرآنيّة أحياناً، وهو حين يستشهد بالقراءة يذكر القاريء مرّات ، ويغفله مرّات أخرى مكتفيا بقوله: «وقُرِىء» أو «قراءة بعضهم...». وسواء أنسب ابن هشام، القـراءة أم لم ينسبها فإنّ من واجب المحقّق تخريج القراءة، بذكر القاريء إن لم يذكره ابن هشـام، وتوثيق قول ابن هشام إن ذكر القارىء، ثم بيان نوع هذه القراءة، وهل هي من المتواتر أو من غيره... إلى غير ذلك من المسائل المتعلقة بالقراءات القرآنية التى لم يُعْتَنَ بها في الكتاب.

والأحاديث النبويّة الشريفة التى يوردها ابن هشام فى القطر لم يُعْتَن بها، وهو يذكر الحديث النبويّ الشريف، فيتساءل القاريء عن هذا الحـديث، وعـن صحّتـه، وعـن مصادره، وهل تطابق روايته فى هذا الكتاب ما جاء فى المصادر الحديثية؟ أضَفْ إلى ذلك أن أبن هشام يذكر أحيانا بعض الأحاديث الشريفة فى الكتاب دون أنْ ينبّه على أنهّا من الحديث، لشهرتها أو لسبب آخر، ومن واجب المحقّق أن ينبّـه على ذلك، فإنّ كثيرا ممّن يتعرّضون للكتاب لا يستطيعون معرفة الحديث الشريف إنْ لم يُنَصّ عليه . وتزداد أهمية تخريج الأحاديث النبويّة الشريفة إذا تذكّرنا مادار من خلاف حول الاستشهاد بالحديث الشريف فى مسائل النحو.

وليس إهمال تخريج القراءات القرآنية، والأحاديث النبويّة الشريفة ممّا انفرد به محقّقو القطر، بل غلب هذا الأسلوب على كثير من الكتب النحويّة.

أليس غريباً أن يقفَ محققُ الكتاب النحويّ أمام شاهد شعريّ وقفات طويلـة، يتحدّث فيها عن قائل البيت، ويعرّف به، وبذكر الخلاف فى نسبة القصيدة ـ إن وُجد، ثمّ بعض أبيات القصيدة، ويشرح غريب الألفـاظ، ويُعـرب الشاهــد، ويذكر موضـــع الاستشهاد، وردود العلماء عليه.... على حين يمرّ على قراءة قرآنية، أو حديث شريف فلا يوجّه لها شيئا من العناية، وهو إنْ فعل فإنّ ذلك لا يزيد على إحـالات على بعض المراجع، أو عبارات لا تفي بالغرض تماماً.

من هذه المقدّمة يتّضح دافع هذا البحث وغرضه، المتمثل فى جمع القراءات القرآنية والأحاديث النبويّة الشريفة من كتاب «قطر الندى» وتخريجها. ويمكن توضيح المنهج الذى سلكته فيما يلى:

- جمع الآيات التى استشهد بها المؤلف بإحدى القراءات القرآنية، وتخريج هذه القراءات، ببيان القرّاء الذين قرءوها، ليعرف إن كانوا من السبعة، أو من العشرة، أو من الأربعة عشر[٤]، أو من غيرهم من القرّاء. ثم الحديث بإيجاز عن توجيه العلماء لهذه القراءات. وقد اعتمدت فى هذا على مجموعة من كتب القراءات القرآنية، وعلى بعض كتب التفسير التى تُعْنَى بالقراءات.

- أمّا الأحاديث النبويّة الشريفة فقد جمعتها أيضاً، وعرضتها على كتب الحديث الشريف، وفى مقدّمتها صحيحا الإمام البخارى، والإمام مسلم، وذكرت موافقة رواية الحديث فى القطر لما فى هذه المراجع أو الاختلاف إن وجد.

- جعلت كلاً من القسمين - القراءات والأحاديث - على حدة، على ترتيب موضوعات الكتاب، واعتمدْت النسخة المطبوعة في المكتبة التجارية بالقاهرة سنة ١٩٦٣م والمصوّرة مراراً فى بيروت: لأنها أكثر الطبعات رواجاً.

- ذكرت رقم الصفحة التى وردت فيها القراءة أو الحديث، وقدّمت بعبارات موجزة ليتّضح منها المسألة التى ورد الشاهد فيها، وليتمكّن مَنْ يرجع إلى طبعة أخرى غير التى سرنا عليها من الكتاب أن يصل لمراده عن طريق ترتيب موضوعات الكتاب.

- وبعد الحديث عن كلّ قراءة قرآنيّة، أو حديث شريف أذكر المراجع، أو الكتب التى يمكن لمن أراده الاستزادة أنْ يرجع إليها.

أرجو الله تعالى أنْ ينفع به، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

القراءات[1] القرآنية

«٢١» ذكر ابن هشام أحوال «قبل وبعد»، فإمّا أنْ يكونا مضافين فيعربان نصباً على الظرفيّة، أو خفضاً بـ «من»، وإمّا أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه فيعربان الإعراب المذكور ولا ينوّنان لنيّة الإضافة، واستشهد بقراءة الجَحْدَري[5] والعَقيلي[6] (للّهِ الأمرُ من قبلٍ ومن بعدِ)[7] بالخفض بغير تنوين. وإمّا أنْ يُقْطَعا عن الإضافة لفظا ولا يُنوى المضافُ إليه، فيعربان أيضا الإعراب المذكور ولكنّهما ينوّنان. قال: وقرأ بعضهم (للّه الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ) بالخفض والتنوين، وإمّا أن يحُذفَ المضاف إليه ويُنوَى معناه دون لفظه فيبنيان حينئذٍ على الضمّ كقراءة السبعة: (للّه الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ).

القراءة المتواترة فى الآية (للّه الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ) بالبناء على الضمّ فيهما، وقد قرئ فى غير المتواتر بالقراءتين اللّتَيْنِ ذكر المؤلّف.[8].

* * * *

«٦٣» إذا سُبِقَت «أنْ» بما يدلّ على العلم فهي مخفّفة من «أنّ» الثقيلة (المشدّدة)، ويجب رفع الفعل بعدها، وفصله عنها بحرف تنفيس، أو حرف نفى، أو قد، أو لو. فمِماّ فُصل بـ «لو» قوله تعالى: (... أنْ لو يشاءُ اللهُ لهدَى النَاسَ جميعا) لأنّ قبله (أفَلَمْ يَيْأسِ الّذين آمنوا)[9] ومعناه: أفلم يعلم، ويؤيّده قراءة ابن عبّاس ـ رضى الله عنهما: (أفلم يتبينّ).

وقراءة (أفلم يتبينّ) ذكرها ابن خالويه فى كتابه «الشواذّ» ونسبها لابن عبّاس، وعلـيّ، وابن مسعود، رضي الله عنهم، وقال فيها كلاماً لا يصحّ ولا يليق. ونقل الزمخشريّ القراءة، وذكر جماعة من الصّحابة والتّابعين ممّن قرءوا بها، وردّ على الطاعنين عليها. ثم ذكرها أبو حيّان وقال: وهذه القراءة ليست قراءة تفسير

لقوله تعالى: (أفلم ييأس) بل هى قراءة مسندة إلى الرسول صلىً الله عليه وسلَّم.[10]

* * * *

«٦٤» إذا تقدّم على «أنْ» ظنٌ جاز أنْ تكونَ مخفّفة من الثقيلة، أو ناصبة، واختلفوا في قوله تعالى: (وحسبوا أنْ لا تكونُ فتنةٌ)[11] فقرِئ بالوجهين.

قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائيّ بالرفع، وقرأ سائر السبعة ـ ابن كثير ونافع وعاصم وأبن عامر بالنصب. فعلى الرفع تكون «حسب» بمعنى العلم واليقين، وتكون «أنْ» مخفّفة من أنّ المشدّدة، وأضمر الهاء لتكون اسم «إنّ»، وارتفع الفعل بعدها، و «لا» عوض عن المحذوف وفاصلة بين «أن» والفعل، وعلى النّصب «حسب» للشكّ، و «أنْ» ناصبة للفعل، و «لا» لم تحُل بين «أن» ونصب الفعل[12].

* * * *

«٦٤» من المواضع التى يضمر فيها «أن» جوازاً ـ وقوعها بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل، كقوله تعالى: (وما كانَ لِبَشَرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاّ وَحْياً أوْ مِنْ وَراءِ حِجابٍ أوْ يُرسِلَ رَسُولاً)[13] فى قراءة من قرأ من السَّبعة بنصب (يرسل) بإضمار «أنْ»، والّتقدير: أو أن يرسل رسولاً، و «أنْ» والفعل معطوفان على (وحيا) أى: وحيا أو إرسالاً، و (وحيا) ليس فى تقدير الفعل.

انفرد نافع من الّسبعة بقراءة الرفع. قال العلماء: ويجوز ذلك على معنى الحال. أى: ... إلا موحيا أو مرسلاً. أو على تقدير: هو يرسلُ. أمّا الّنصب فقال الخليل: (يرسل) محمول على «أن» سوى هذه التى فى قوله تعالى (أنْ يكلّمه الله) لأنّ ذلك يغيرّ وجه الكلام[14].

«٧٢» ينصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة وجوباً بعد فاء السببيّة المسبوقة بنفي أو طلب، ويشمل الطلبُ الأمرَ والنهي والتحضيض والتمنّي والترجّي، فمن الترجّي قوله تعالى: (لَعَلِّيَ أَبْلُغُ الأَسْبابَ أَسْبابَ السمـٰواتِ فأطَّلِعَ)[١٥] في قراءة بعض السبعة بنصب (فأطّلع).

والقرّاء ـ إلا حفصاً في روايته عن عاصم ـ قرءوا برفع (فأطّلعُ) عطفاً على (أبلغ) . أما حفص فقرأ بالنّصب والفاء هنا جوابٌ للترجّي، فنُصب بها تشبيهاً لـ «لَعَلَّ» بـ «لَيْتَ»: لأنّ «لَيْتَ» في التمنّي أخت «لعلّ» في الترجّي. والنّصبُ بعد الفاء في جواب الترجّي أجازه الكوفيّون مُعْتَمِدين على هذه القراءة، ومنعه البصريّون وتأوّلوا القراءة[١٦].

* * * *

«٧٦» وينصب المضارع بـ «أنْ» المضمرة وجوباً بعد واو المعيّة، كقوله تعالى: (يا لَيْتَنا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ بآياتِ ربِّنا ونكونَ من المُؤْمِنين)[١٧] في قراءة حمزة وابن عامر وحفص .

قرأ حمزة وحفص ـ من السبعة ـ بنصب (نكذب) و (نكون)، ووافقهما ابنُ عامر في (نكون) ، وقرأ الباقون بالرفع في الفعلين. ومَنْ نصب الفعلين جعلهما جواب التمنّي بالواو بإضمار: «أن». ومن رفع الأول جعله عطفا على (نردّ) ونصب الثاني جوابا للتمنّي، أمّا الرفع في الفعلين معاً فعلى العطف، على أنّ الكلام خبر، أيْ: ونحن لا نكذّب.[١٨]

* * * *

«٨٢» يجزم الفعل المضارع المجرّد من الفاء إذا وقع جزاءً في جواب الطّلب، وقد قُرِئ قوله تعالى: (فَهَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثني)[١٩] بالرفع على جعل (يرثني) صفة له (وليّا)، وبالجزم على جعله جوابا للأمر.

قرأ أبو عمرو والكسائي بجزم (يرثني)، والباقون من السبعة بالرفع: فالجزم على جعله جواباً للطَّلَب، لأنّ فيه معنى الشّرط، بتقدير: إنْ تهب لى غلاماً يرثْني. والرفع على جعله صفة، أي: وليّا وارثاً.(٢٠)

* * * *

«٨٢» لا يجوز جزم المضارع في جواب النهي إلاّ أنْ يصحّ تقدير شرط في موضعه مقرون بـ «لا» النافية مع صحّة المعنى. قال ابن هشام: ولهذا أجمعت السبعة على الرفع فى قوله تعالى: (ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ)(٢١) لأنّه لا يصحّ أنْ يقال: إنْ لا تمنن تستكثر، ثم تعرّض لقراءة الحسن البصريّ (تستكثرْ) بالجزم، وذكر وجوه تخريجها.

وقراءة (تستكثرْ) بالسكون نسبها العلماء للحسن البصريّ، وعلّلوا لها بما ذكر ابن هشام. وأجاز العكبريّ أن يكون (تستكثرْ) مجزوماً على الجواب.(٢٢)

* * * *

«١٠٨» يشترط فى جملة صلة الموصول أنْ تكون خبريّة، مشتملة على ضمير مطابق للموصول، وقد يحذف الضمير نحو قوله تعالى: (وما عَمِلَتْ أيديهم)(٢٣) قرأ غير حمزة والكسائيّ وشُعبة ـ (عملته) بالهاء على الأصل، وقرأ هؤلاء بحذفها.

قرأ حمزة والكسائيّ وشعبة ـ أبو بكر بن عيّاش راوية عاصم ـ بغير هاء، حُذِف العائد من جملة الصّلة وهي مرادة مقدّرة: وذلك أنّه اجتمع فى الصّلة فعل وفاعل ومفعول، فحذفوا المفعول لأنّه فضلة، ويؤيّد ذلك الإجماعُ على حذف الهاء في قوله تعالى (ممّا عملت أيدينا)(٢٤). وقرأ الباقون بالهاء على الأصل.(٢٥)

* * * *

«١٣٠» يجوز توسّط خبر «كان» بين كان وأسمها. قرأ حمزة وحفص (ليس البرَّ أنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكم)(٢٦) بنصب لا البرّ).

قرأ السبعة غير حمزة وحفص برفع (البّر)، وحمزة وحفص بنصبها. فمن رفع جعله اسم (ليس) والخبر (أنْ تولّوا) والمعنى: تَوْلِيَتُكم. ومَنْ نَصَبَه جعله خبر (ليس)، واسمُه (أنْ تولّوا)؛ ذلك أن «ليس» وأخواتها إذا أتى بعدها معرفتان كنت مخيرّاً فيهما، وإن أتى بعدها نكرة ومعرفة كان الاختيار أنْ تَجْعَلَ المعرفة الاسم والنكرة الخبر[٢٧] .

* * * *

«١٤٤» تعمل «ما» عمل «ليس» عند الحجازيّين بشروط، أما التميميّون فلا يعملونها ولو استوفَتْ الشروط، قال تعالى: (ما هذا بشرا)[٢٨]. قال ابن هشام: ويقرأ التميميّون. (ما هذا بشرٌ).

نسب الزمخشريّ إلى ابن مسعود القراءة برفع (بشر)، قال: ومن قرأ على سليقته من بني تميم قرأ بالرفع. ونقل أبو حيّان عن ابن عطيّة أنّه لم يُقرأ بالرفع، ثم نقل كلام الزمخشريّ[٢٩].

وقد نُسب للمفضَل بن عاصم أنّه قرأ قوله تعالى: (ما هُنّ أمهاتِهم)[٣٠] برفع (أمهاتهم)، وذكروا أنهّا لغة بني تميم[٣١].

* * * *

«١٤٧» وتعمل «لات» عمل «ليس»، ومن شروطها أنْ يُحْذَف أحدُ جزأيها، والغالب أنْ يكون المحذوف أسمها، كقوله تعالى: (فنادَوْا ولاتَ حينَ مَناص)[٣٢]. وقد يحذف خبرها ويبقى اسمها كقراءة بعضهم: (ولاتَ حينٌ) بالرفع.

نسب ابن خالويه لعيسى بن عمر قراءة رفع (حين)، وأشار إليها الزمخشريّ. وقد قُرِئ برفع التاء من (لات) ورفع (حين)[٣٣] .

* * * *

«١٥٣» إذا خُفِّفَتْ «إنْ» جاز إعمالها وإهمالها، والإهمال أرجح، قال تعالى: (إنْ كلُّ نفسٍ لَمَّا عليها حافظ)(٣٤) و (إنْ كلٌّ لـمّـا جميـعٌ لَدَيْنا مُحْضَرون)(٣٥)، و (وإنْ كلُّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهم ربُّك أعمالَهم)(٣٦). قرأ الحرميان وأبو بكر بالتخفيف والإعمال.

قرأ عاصم وابن عامر وحمزة (لـمّـا) فى قوله تعالى: (إنْ كلُّ نفس لَمّا عليها حافظ) بالتشديد، فـ (إنْ بمعنى «ما» و «لَمّا» بمعنى «إلاّ» أى: ما كلُّ نفسٍ إلاّ عليها حافظ. وقرأ الباقون من السبعة بتخفيف (لَما)، فـ (إنْ) مخفّفة من الثقيلة غير عاملة، و (ما) صلة، والمعنى: إنْ كلُّ نفس لعليها حافظ.(٣٧)

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة بتشديد (لَمّا) فى قوله تعالى: (إنْ كلُّ لَمّا جميع لدينا محضرون)، وباقى السبعة بالتخفيف، وهى كالسابقة من شدّد (لَمّا) تكون (إنْ) نافية، ومن خفّفها تكون (إنْ) مخفّفة من الثقيلة، واللام دخلت فى خبر (إنْ) للفرق بينها وبين «إن» بمعنى «ما».(٣٨)

أمّا قوله تعالى: (وإنْ كلاً لَمَا ليوفينّهم ربُّك أعمالهم) فقرأ الحرميّان، نافع وابن كثير، وأبو بكر، راوية عاصم بتخفيف (إنْ) وإعمالها، وقرأها باقي السبعة مشدّدة على الأصل وعاملة. كما اختلفوا فى قراءة (لَمّا) بالتشديد والتخفيف وكلّ ذلك مُعَلَل في كتب القراءات.(٣٩)

* * * *

«١٥٤» إذا خُفّفت «أنْ» المفتوحة الهمزة بقيت على عملها، ولكنّه يجب إضمار اسمها، وأنْ يكون خبرها جملة. فإنْ كانت الجملة المخبر بها اسميّة، أو فعليّة فعلها جامد، أو متصرّف للدّعاء، لم تَحْتَجْ إلى فاصل، فمثال التى فعلُها متصرّف وهو دعاء قوله تعالى: (والخامسةَ أنْ غَضِبَ اللهُ عليها)(٤٠) في قراءة من خفَّفَ (أنْ) وكسر الضاد.

قرأ السبعة إلاّ نافعاً (والخامسة أنَّ غَضَبَ اللهِ عليها) بتشديد (أنّ) ونصب (غضب) اسماً لها. وقرأ نافعٌ (أنْ غَضِبَ)، فـ (أنْ) مخفّفة من الثقيلة، و (غضب) فعل ماض، فاعله لفظ الجلالة.[41]

* * * *

«١٨٩» لا يجيز البصريّون إقامة غير المفعول به مقام الفاعل ـ في باب نائب الفاعل ـ إذا كان المفعول به موجوداً، واحتجّ المجيزُ بقراءة أبي جعفر (لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون)[42] ببناء (ليُجزى) للمجهول، على أنّ (بما) نائب عن الفاعل، مع وجود المفعول به (قوماً). وقد تحدّث ابن هشام عن ردّ النحويين للقراءة، وتأوّلهم معناها.

والقرّاء السبعة يقرءون الآية (لِيَجْزِيَ قوماً بما كانوا يكسبون)، وقد نسب العلماء القراءة التى نقلها ابن هشام لأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني، شيخ نافع، وأحد القراء العشرة. وذكر أبو حيّان أنهّا مرويّة عن عاصم. ولكنّ النحويين يزعمون أنهّا قراءة شاذّة، أو يؤوّلونها على نحو ما أوضح ابن هشام.[43]

«١٩٦» ذكر ابن هشام في باب الاشتغال أنّ قولك: زيدٌ ضربْتُه، يترجّح فيه رفع «زيد» لأنّه لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوباً أو رجحانا، ولأنّ النصب محوج إلى التقدير، والرفع غنيّ عنه فكان أولى، ثم ذكر أنّ السبعة أجمعت على رفع (جناتُ عدنٍ يَدْخُلُونَهَا)[44]. وقرئ شاذّا بالنّصب.

والقراءة المتواترة في الآية (جنّاتُ) بالرفع، وذكر أبو حيّان أنّه قرئ بالنّصب على الاشتغال أي: يدخلون جناتِ عدنٍ يدخلونها.[45]

* * * *

«٢٠٥» يجوز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم ستُّ لغات، منها ضمّ الحرف الذي

كان مكسوراً لأجل الياء، قال: وهي لغة ضعيفة، وقُرِئ: (قال ربُّ احكُم بالحقّ)[٤٦].

قرأ السبعة (ربِّ احكم بالحقّ) بالكسر. وقرأ أبو جعفر بضم الباء. قال ابن الجزريّ: ووجهه أنّه لغة معروفة جائزة في نحو: يا غلامي، تنبيها على الضمّ وأنت تنوي الإضافة، وليس ضمُّهُ على أنّه منادى مفرد. وذكر ابن خالويه أنهّا قراءةُ أبي جعفر، ورواية ابن كثير[٤٧]. فليُقارَنْ هذا مع قول ابن هشام: هي لغة ضعيفة!.

* * * *

«٢٠٦» وإذا كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أماً جاز فيه عشر لغات، منها إبدال الياء تاء مكسورة، وبها قرأ السبعة ماعدا ابن عامر في (يا أبَت)[٤٨]. ومنها إبدالها تاءً مفتوحة، وبها قرأ ابن عامر. ومنها أن يكون بعد التاء ألف، وبها قُرِئ شاذّاً.

قرأ ابن عامر من السبعة بفتح التاء، قيل: حَرَك التاء بحركة الباء، أو الأصل: يا أبتا، فحُذِفت الألف تخفيفاً، أو أنّه أبدل من الكسرة ألفا. وقرأ سائر السبعة بالكسرة التى تدلّ على الياء المحذوفة.[٤٩]

أمّـــا القراءة التى ذكر ابن هشام أنهّا شاذّة فلم أقف على من صرّح بأنّه قُرِئ بها في المصادر التى رجعت اليها: قال الزمخشريّ: ألا ترى إلى قولهم: يا أبَتا مع كون الألف فَيه بدلاً من الياء، كيف جاز الجمع بينها وبين التاء، ولم يُعَدَّ ذلك جمعاً بين العِوَض والمُعَوَض منه.......»

وقال أبو حيّان: «وهذه التّاء عوض من ياء الإضافة فلا يجتمعان، وتجامع الألف التي هي بدل من التاء، قال:

يـــا أبَتـــــا عـــلَّكَ أو عســـــاكا[٥٠]

* * * *

«٢٠٧» وإذا كان المنادى «ابن أمّ» أو «ابن عمّ» مضافاً إلى الياء، ففيه أربع لغات، منها فتح الميم وكسرها، وقد قرأ السبعة بهما فى قوله تعالى: (قال ابنَ أمَّ إنَ القومَ اسْتَضْعَفُونــي)[٥١] و (قال يا ابن أمِّ لا تأخُذْ بلحيتي)[٥٢] .

والآيتان قرأهما ابن عامر وحمزة والكسائيّ وأبو بكر ـ بكسر الميم من (أمّ) وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص بفتحها، فمن كسر فهو على الأصل، حذَفَ الياء وأبقَى الكسرة، وأمّـــا من فتح فعلى جَعْلهما اسماً واحداً مبنيّا نحو «خمسة عشر»، أو أنّه قُلِبَتْ الياء ألفاً، ثم حُذف الألف وبقيت الفتحة، أو أنّه أُريد النُدْبة، وأصله: يا ابن أمّاه، فرُخّم، فبقيت الميم مفتوحة.[٥٣]

* * * *

«٢١١» من أحكام تابع المنادى المبنيّ أنّه إذا كان ـ أي التابع ـ بالألف واللام، يجوز رفع التابع على لفظ المنادى، أو نصبه على المحلّ، قال تعالى: (يا جبالُ أوِّبي معَه والطيرَ)[٥٤] قال ابن هشام: وقُرِيء شاذّاً (والطيرُ) بالرفع.

ذكر ابن الجزريّ أنّ قراءة الرفع مرويّة عن روح ـ راوية يعقوب، وهي رواية زيد عن يعقوب، ووردَت عن عاصم وأبي عمرو. وذكر العلماءُ في تعليلها أنهَا عطفٌ على لفظ (يا جبال)، أو عطفٌ على الضّمير فى (أوِّبي)، وسوّغ ذلك الفصلُ بالظرف، أو رفعٌ بالابتداء والخبر محذوف، أي: والطير تُؤَوّب.[٥٥]

* * * *

«٢٣٥» شرط الحال أن تكون نكرة، فإنْ جاءت معرفة أُوِّلَتْ بنـكرة، وذلك كقـراءة بعضهم: (ليَخْرُجَنّ الأعزُّ منها الأذلّ)[٥٦] بفتح الياء وضمّ الراء (من «ليخرجنّ»)

وقراءة العشرة فى الآية (ليُخْرِجَنّ) مضارع من «أخرج» و (الأعـزُّ) فاعـل، و (الأذلّ) مفعول به. والقراءة التى ذكرها ابن هشام هى من الفعل «خرج». وقد

أوردها ابن خالويه فى الشواذ. وقال الزمخشريّ بعد أنْ ذكر القراءة: ومعناه: خروج الأذلّ، أو: إخراج الأذلّ، أو: مثلَ الأذلّ. وفى الإتحاف عن الحسن أنّه قرأ (لنُخْرِجَنّ) بنون العظمة، ونصب (الأعزّ) مفعولاً به، و (الأذلّ) حالاً بتقدير مضاف.(٥٧)

* * * *

«٢٤٥» إذا كانت أداة الاستثناء «إلاّ» والكلام تامّاً غير موجب، متّصلاً، جاز فى المستثنى النّصبُ أو الإبدال. وقد قُرِيءَ بهما فى قوله تعالى: (ما فعلُوه إلا قليلٌ منهم)(٥٨) . وقرىء (إلاّ قليلا). وقوله تعالى: (ولا يَلْتَفِتْ منكم أحدٌ إلا امرأتُكَ)(٥٩) قُرِىء بالرفع والنَّصب.

أمّا الآية الأولى فقرأ ابن عامر (إلاّ قليلا) نصباً على الاستثناء، والإتباع لمصاحف أهل الشام، فإنّها فى مصاحفهم بالألف، فأُجْرِي النفي مُجرى الإثبات فى الاستثناء. وقرأ الباقون بالرفع على الإبدال.(٦٠)

أمّا الثانية فقد قرأ أبو عمرو وابن كثير (إلا امرأتُك) بالرفع بدلاً من (أحد)، أمّا الباقون فقرءوا الآية (إلاّ امرأتَك) بالنصب. وذكر بعض العلماءُ أنَ ذلك استثناء من قوله تعالى: (فأسرِ بأهلك..) والنّصب هنا واجب لأنَ الكلام تام موجب، ويكون المعنى أنّ امرأته لم تسر مع أهله.(٦١)

* * * *

«٢٤٦» إذا كان الاستثناء منقطعاً فأهل الحجاز يوجبون نصب المستثنى، والتميميّون يجيزون النصب والإتباع. قال تعالى: (ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاّ اتّباعَ الظَنِّ)(٦٢) . قال ابن هشام: قرأ التميميّون: (إلاّ اتباعُ الظنَ) بالرفع، بدلاً من (علم) على الموضع.

لم أقف على القراءة التى نسبها ابن هشام للتميميّين فى المصادر التى رجعتُ إليها، ولكنّ الشوكانـــي قال: «والاستثناء منقطع، أي: لكنّهم يتّبعون الظنّ، وقيل: هو بدل لما قبله، والأول أولىَ». وقال مكّيّ: «ويجوز فى الكلام رفعُه على البدل من موضع (مِنْ عِلْم)، لأنّ (مِنْ) زائدة، و (علم) رفع بالابتداء»(٦٣)

* * * *

«٢٨٧» يتبع النعت المنعوت فى إعرابه. قال المؤلّف: أمّا قولهم: «هذا جُحْر ضَبٍّ خربٍ» بجرّ «خرب» ففي «خرب» ضمّة مقدّرة منَع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المُجاورة، وليس ذلك بمُخْرِج له عن كونه تابعاً للمنعوت، قال: كما أنّا نقول: إنّ المبتدأ والخبر مرفوعان، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصريّ: (الحمدِ للّه)(٦٤) بكسر الدال إتباعا للاّم.

ذكر العلماء من قراءات قوله تعالى (الحمدُ للّه) قراءة كسر الدال إتباعاً لكسرة اللام، ونسبوها للحسن البصريّ.(٦٥)

* * * *

«٢٨٨» إذا كان الموصوفُ معلوماً بدون الصّفة جاز لك في الصفة الإتباع والقطع، قال سيبويه: سَمِعْتُ بعض العرب يقول: (الحمد لله ربَّ العالمين)(٦٦) بالنَصب، فسألت عنها الخليل فزعم أنهّا عربيّة. ومثالُه فى صفة الذمّ: (وامرأتُه حَمّالَة الحَطَب)(٦٧) . قرأ الجمهور بالّرفع على الإتباع، وقرأ عاصم بالنّصب على الذمّ.

قراءة (ربَّ العالمين) بالّنصب منسوبة لطائفة من القرّاء، وهى منصوبة على المدح، وذكر أبـو حيّان أنهّـا فصيحـة، وخاصّـة فيمـن ينصِـب (الـرحمـن الرّحيم)(٦٨) .

أما الآية الثانية فقرأ السبعة إلاّ عاصماً برفع (حمّالة)، وله أوجه: فهو إمّا خبر

للمبتدأ، وإمّا صفة، وإمّا على إضمار مبتدأ، أي: هي حَمّالة، أو على البدل من (وامرأته). وقرأ عاصم بالنّصب على الذمّ، لأنها كانت قد اشتهرت بالنّميمة.[٦٩] .

* * * *

«٣٢٥» إذا وقَفْتَ على ما فيه تاء التأنيث المتحرّكة التى ليست بجمع فالأفصح الوقف بإبدالها هاء، وبعضهم يقف بالتاء. وقد وقف بعض السبعة فى قوله تعالى: (إنّ رحمة الله قريب من المحسنين)[٧٠] و (إنّ شجرة الزّقوم)[٧١] بالتاء.

ذكر ابن الجزريّ اختلاف القرّاء فى الوقف على هاء التأنيث، وأورد أنّ ابن كثير وأبا عمرو والكسائيّ ويعقوب من العشرة وقفوا وقفوا على الآيتين الواردتين هنا وكثيرٍ غيرهما بالهاء. والباقون يقفون عليها بالتاء.[٧٢]

* * * *

(٢)

الأحاديث النبويّة الشريفة

«٢٨» الأرجح في «نعم» و «بئس» أن يكونا فعلَينْ خلافاً لمن زعم أنهّما اسمان، وقد استدلّ ابن هشام على فعليّتهما باتّصال تاء التأنيث بهما، كقوله عليه الصّلاة والّسلام: (مَنْ توضّأ يومَ الجمعة فبها ونِعْمَتْ، ومَن اغْتَسَلَ فالغُسْل أفضل).

والحديث بهذه الرواية في سنن الترمذي، وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجه، وسنن النسائيّ.(٧٣)

* * * *

«١١٣» في حديث ابنِ هشام عن « ألـ » التي تفيد استغراق الجنس باعتبار الصّفات ذكر أنّ ضابطها أن يصحّ حلول «كلّ» محلّها على جهة المجاز، فإنْ قُلت: أنت الرّجل، فالمعنى: أنت كلّ رجلٍ على وجه المبالغة، ومنه قولـه عليه الصّـلاة والسّلام: (كلّ الصيد في جوف الفرا)(٧٤) .

ذكر السخاويّ في المقاصد الحسنة أنّ الرَّامَهُرْمُزِيّ رواه في الأمثال، وذلك أنّ رسول الله صلىّ الله عليه وسلّم أذِنَ لقريش وأخّر أبا سفيان، ثم أذِن له، فقال له (أي للرسول عليه الصلاة والسلام): ما كدت أنْ تأذن لي حتى تأذن لحجارة الجُلْهُمَتَينْ(٧٥) قبلي. فقال عليه الصّلاة والّسلام: «وما أنت وذاك يا أبا سفيان، إنّما أنت كما قال الأول: كلّ الصَّيْد في جوف الفرا. ». قال السخاويّ: «وسنده جيّد، ولكنّه مرسل، ومثله عند العسكري» ونقل العجلونيّ كلامَ السّخاويّ وذكر أنّه من الأمثال التي تكلّم بها صلىّ الله عليه وسلّم، كما ذكر قصّة المثل.(٧٦)

* * * *

«١١٤» ذكر ابن هشام أن اللام تُبدل ميماً في «أل» عند «حِمْيَر»، قال: وقد تكلَّمَ به النبيُّ صلىَّ الله عليه وسلَّم، قال: (ليس من اَمْبِرِّ اَمْصيام في اَمْسفر).

وقد روى الحديث في مسلم، والبخاريّ، وابن ماجه، وأبي داود، والترمذيّ: «ليس من البرّ أنّ تصوموا في السّفَر» و «ليس من البرّ الصّوم (الصيام) في السَّفَر». ورواه أحمد في المسند برواية «ليس من البرّ الصّيام في السَّفَر»، كما رواه بالرّواية التي استشهد بها ابن هشام.[٧٧]

* * * *

«١١٨» من مُسَوِّغات الابتداء بالنكرة أنْ يكون المبتدأ مضافاً، كقوله عليه الصّلاة والسّلام: (خمسُ صلوات كتبهنّ الله في اليوم والليلة) لأنّ المضاف عامل في المضاف إليه الجرّ.

للحديث روايات في مواضع الكتب الصّحاح: فهو في البخاريّ ومسلم من حديث طويل، وفيه: «خمس صلوات في اليوم والليلة...»، وفي سنن أبي داود، والنّسائيّ: «خمس صلوات كتبهنّ الله على العباد..» ، وفي سنن ابن ماجه «خمس صلوات افترضهن الله على عباده..»[٧٨] وهو بهذه الرّوايات كلّها يصلح لما استشهد به المؤلّف.

* * * *

«١١٩» إذا كان الخبر جملةً وهي نفس المبتدأ في المعنى لم يحتج إلى رابط، كقوله عليه الصلاة والسّلام: (أفضلُ ما قلته أنا والنّبيّون من قبلي: لا إلـهَ إلاّ الله).

ورد في سنن الترمذي: «خيرُ الدُّعاء دعاءُ يوم عرفة، وخيرُ ما قلْتُ أنا والنبيّون من قبلي: لا إلـهَ إلاّ الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير».

وفي الموطّأ للإمام مالك : «أفضل الدّعاء دعاءُ يوم عرفة، وأفضلُ ما قُلتُ أنا والنبيّون من قبلي: لا إلــهَ إلاّ الله وحده لا شريك له»[٧٩] .

* * * *

«١٣٨» مّما تختص به «كان» جواز حذف نونها بشروط وهي: أن تكون بلفظ المضارع، مجزومة، غير موقوف عليها، ولا متّصلة بضمير نصب، ولا ساكن. فمن اتّصالها بالضمير: (إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عليه)[٨٠] .

والشاهد جزء من حديث «ابــن صيّاد»، وهــو حديث طويل فى مواضــع من الصحيحين وغيرهما، وفيه يخاطب الرسولُ صلىَّ اللــه عليه وسلَّم عمــرَ بن الخطاب رضي الله عنه عندما استأذنه بقتل «ابن صيّاد».[٨١]

* * * *

«١٤١» مثّل المؤلّف لحذف «كان» مع اسمها وبقاء الخبر بعد «إنْ» بقولهم: «المرءُ مقتول بما قَتَل به، إنْ سيفاً فسيفٌ وإنْ خنجراً فخنجرٌ» و: (النّاس مَجْزِيّون بأعمالهم، إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شرّاً فشرّ).

وقد ورد الشاهد الثاني هكذا ـ كما هو فى كثير من كتب النحو ـ على أنّه من مأثور كلام العرب. قال ابن مالك فى كتابه شواهد التوضيح والتصــحيح: «رُوِي عن النبيّ صلىَّ الله عليه وسلم: «المرءُ مجزيٌ بعمله، إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شرّا فشرّ». وقال محقق الكتاب ـ الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي: لم أقف على هذا الحديث. وفى المقاصد الحسنة في كلام السخاويّ من «الجزاء من جنس العمل» قال: «ووقع فى كتب النحاة كشروح الألفيّة وتوضيحها: «النّاس مجزيّون...» قال: وقد أخرجه ابن جرير فى تفسيره عن ابن عباس موقوفاً.[٨٢]

* * * *

«١٤٢» ومثالُ حذفِ «كان» مع اسمها بعد «لو» قوله عليه الصّلاة والسّلام: (اِلْتَمِس ولو خاتماً من حديد). أي: ولو كان ما تلتمس خاتماً من حديد.

والحديث فى مواضع من كتب الصّحاح، فى قصة المرأة التى وَهَبَتْ نفسها لرسول الله عليه الصلاّة والسلام فصمت عليه السلام، فقال له رجلٌ: زَوِّجْنِيها. فسأله رسولُ الله عمّا معه، فلم يكن معه شئ، فقال له عليه الصّلاة والسّلام هذه العبارة التى تُروَى: «اُنظُر ولو خاتماً من حديد» و «اذْهَبْ فالتمس ولو خاتما من حديد»، و «أعْطِها ولو خاتماً من حديد» و «التَمِسْ ولو كان خاتماً من حديد[٨٣]... وكلّها ـ عدا الرّواية الأخيرة ـ يُستشهد بها على المسألة.

* * * *

«١٨٢» مِن أحكام الفاعل ألاّ تَلْحَق عاملَه علامةُ تثنية ولا جمع، فعلاً كان أو وصفاً. ومن العرب مَنْ يُلحِق ذلك به كقوله عليه الصّلاة والسّلام: (يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنّهار) وكقوله عليه الصّلاة والسّلام: لورقة بن نوفل: (أوَ مُخْرِجِيَّ هم؟).

والحديث الأوّل ورد فى كتب الصّحاح، وقد جاء بالرواية التى يستشهد بها النحاة فى صحيحي البخاري ومسلم، والمسند.[٨٤]

أما حديث «أو مُخْرِجِيَّ هم» فورد فى البخاريّ ومسلم فى قصة «بدء الوحي»، وقد قال الرسول ذلك لورقة بن نوفل حين قال له: «يا لَيْتَني أكون حيّا إذْ يُخْرِجُك قومُك.»[٨٥]

* * * *

«١٩٨» ذكر المؤلّف فى باب التنازع مثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول ـ

قولَه عليه الصّلاة والسّلام: (تُسَبّحون وتحمدون وتُكَبّرون دبُر كلّ صلاة ثلاثاً وثلاثين) و «دبر» منصوب على الظرفيّة، و «ثلاثاً وثلاثين» منصوب على أنّه مفعول مطلق، وقد تنازعها كلٌ من العوامل السابقة عليها.

ومن روايات الحديث ما يوافق ما جاء به ابن هشام، ففى مسلم: «تُسبّحون وتكبّرون وتَحْمَدون دبر كلّ صلاة ثلاثاً وثلاثين مرّةً....» ، وفى البخاري: «... تُسَبحّون وتَحْمَدون وتُكَبّرون خلف كلّ صلاة ثلاثاً وثلاثين.» وقد ذكر ابن حجر فى شرح الحديث أنّ له رواية «دبر» و «أثر»[٨٦] .

* * * *

«٢٣٩» تمييز العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين يكون مفرداً منصوباً، ومنه الحديث الشريف: (إنّ للّه تسعة وتسعين اسماً).

والحديث في البخاريّ ومسلم: «للّه تسعة وتسعون اسماً....» ، وفى رواية لمسلم «إنّ لله...» كما جاء عند ابن هشام.[٨٧]

* * * *

«٢٤٨» «ليس» من أدوات الاستثناء، وينصب المستثنى بعدها خبراً لها، وفي الحديث: (ما أنهرَ الدمَ وذُكر اسم الله عليه فكُلوا ليس السنّ والظُّفُر) .

والحديث فى البخاري ومسلم، وفى تكملة الحديث: «أما السنُّ فعظم، وأما الظُّفُر فمُدَى الحبشة»[٨٨]. و «ما» موصولة مبتدأ. خبرها «فكلوا». و «أنهر الدم»: أسَالَه وصَبَّه بكثرة. أى: ما أسال الدمَّ وذُكر اسم الله عليه فهو حلالٌ، إلاّ إنْ كان الذّبح بسنٍّ أو بظفر.

* * * *

«٢٥٦» ذكر المؤلّف وهو يتحدّث عن اسم الفعل المُسَمّى به الأمر «صَـهْ» بمعنى أسْكُتْ. قال: وفي الحديث: «إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب: صَـهْ فقد لَغَوْت» .

يُروَى الحديث: «إذا قُلْتَ لصاحبك أنصت يوم الجمعة والإمام يخطب فقد لَغَوْت» ، و «من قال لصاحبه....» و «إذا قال الرجل لصاحبه....» . وقد روى الإمام أحمد حديثا طويلاً فيه « .... ومن قال صَهْ فقد تكلّمَ، ومن تكلّمَ فلا جمعة له» . فلفظ «صه» وارد فى هذا الحديث(٨٩) . كما ورد فى البخاري لفظ «صه» فى حديث غير الذى استشهد به ابن هشام(٩٠) .

* * * *

«٢٦٨» استشهد ابن هشام لإعمال المصدر المضاف إلى مفعوله بالحديث الشريف: (وحجّ البيت مَنْ استطاع إليه سبيلا) .

والحديث في صحيح مسلم والنسائيّ «... وزعم رسولُكَ أنّ علينا حجّ البيت من استطاع إليه سبيلا.» فى حديث الرجل الذى جاء من البادية يسأل النبيَّ صلىَّ الله عليه وسلم عن أركان الإسلام، وعن صِدْق الرسول الذى بعث به سيّدنا محمد إلى أهل البادية.(٩١) .

* * * *

«٢٩٤» «أجْمَع «من ألفاظ التوكيد المعنويّ. وفي الحديث: (إذا صلىَّ الإمـام جالسـاً فصلُّوا جلوساً أجمعـون) . قال ابـن هشـام: يروى بالرفـع توكيداً للضّمـير، وبالنَّصْب على الحال وهو ضعيف لاستلزامه تنكيرها، وهي معرفة بنيّة الإضافة.

وقد ورد الحديث فى البخاريّ ومسلم والنّسائي وأبى داود برواية «أجمعون» أمّا الّرواية الأخرى «أجمعين» التي زعم ابن هشام أنهّا ضعيفة فهى فى سنن ابن ماجه والمسند.(٩٢)

«٣٠٤» أنكر أبنُ هشام قولَ بعض النحويّين الذى يَرَوْن أنّ «حتى» العاطفة تفيد التّرتيب. قال: وإنّما هي لمطلق الجمع كالواو، ويشهد لذلك قوله عليه الصّلاة والسّلام: (كلُّ شيء بقضاء وقدرٍ حتى العَجْزِ والكَيْسِ) . قال: ولا ترتيب بين القضاء والقدر، وإنّما الترتيب فى ظهور الـمَقْضِيّات والمُقَدَّرات.

والحديث برواية المؤلّف فى المسند. وفى مسلم والموّطأ: «كلّ شيء بقدر حتى العجز والكيس، أو الكيس والعجز»[٩٣]. ويجوز فى «العجز والكيس» الجرُّ بالعطف، والرفع بالابتداء.

* * * *

«٣١٦» ذكر ابن هشام الحديث النبويَّ الشريف: (صلاة الليل مَثْنَى مَثْنَى) على أنّ «مَثْنَى» الثانية للتأكيد لا لإفادة التكرار؛ لأنّ ذلك حاصل بالأوّل.

روى مسلم فى صحيحه أن رجلاً سأل النبيّ صَلىَّ الله عليه وسلم عن صلاة الليل، فقال له: «صلاة الليل مَثْنى مَثْنَى، فإذا خشي أحدُكم الصبحَ صَلىَّ ركعةً واحدةً تُوتِر له ما قدْ صَلىَّ»[٩٤]

* * * *

«٣٢٠» للتعجّب ألفاظ كثيرة.... منها قوله عليه الصّلاة والسّلام: (سبحان الله! إنّ المؤمن لا ينجس حيّا ولا ميّتا) .

فى البخاريّ أن الرسول صلىّ الله عليه وسلّم قال لأبي هريرة رضى الله عنه ـ حين انخنس أبو هريرة من الرسول وهو جنب، فذهب واغتسل ثم جاء ـ فقال له الرسول: «سبحان الله! إنّ المسلمَ لا ينجس». وفى رواية أخرى للبخاريّ: «سبحان الله يا أبا هرّ! إنّ المؤمن لا ينجس»[٩٥].

* * * *

الحواشــــي

(١) ينظر ترجمة ابن هشام في : الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ٤١٥/٢. (طبعة دار الكتب الحديثة ـ القاهرة ـ ١٩٦٦م) . وبغية الدعاة للسيوطي: ٦٨/٢ (طبعة الحلبي ـ القاهرة ١٩٦٤م).

(٢) طبع الكتاب غير محقق، كما طبع متن القطر دون شرحه، وطبع الشرح مع حاشية السّجاعي. وحققه الأستاذان محمد خفاجي وطه الزيني ونشراه بالقاهرة سنة ١٩٦٩ م، إضافة إلى طبعه مرّات بعناية وتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد.

(٣) من المسائل التى أهملها المحققون: التعريف بالنحويّين المنقول عنهم فى الكتاب، وعمل فهرسة للشواهد القرآنيَة، وللأحاديث الشريفة، وللأعلام.... وغير ذلك مّما يُعَدّ من أسس تحقيق النصوص.

(٤) يعرّف العلماءُ «القراءات» بانها كيفيّة أداء ألفاظ القرآن الكريم. وقد أُختُلف فى أداء بعض الألفاظ تخفيفاً أو تشديداً، إدغاماً أو إظهارا، حذفاً أو إثباتا، وصلاً أو وقفا.... وقد اشترط العلماء لصحّة القراءة شروطاً هي: صحّة سندها إلى رسول الله صلّ الله عليه وسلّمَ، ومطابقتها لرسم المصحف، وموافقتها للعربيّة.

أما عددُ القرّاء فإن الإمام أبا بكر بن مجاهد المتوفىً سنة ٣٢٤ هـ قد أختار سبعةً من القرّاء، اجمع النّاس عليهم، وارتضَوْا قراءاتهم، ولكلّ قارئ من هؤلاء السبعة راويان. وإليك أسماء القرّاء السبعة، ورواتهم:

- نافع بن عبدالرحمٰن بن أبي نعيم، إمام أهل المدينة فى القراءة، راوياه ورش وقالون.
- عبدالله بن كثير الّداريّ، إمام أهل مكة، راوياه البزّي وقنبل.
- أبو عمر بن العلاء البصريّ، راوياه الدوريّ والسوسّي.
- عبدالله بن عامر الشاميّ، راوياه هشام بن عمّار، وابن ذكوان.
- عاصم بن أبي النجود الكوفيّ، راوياه حفص، وأبو بكر شعبة بن عيّاش.
- على بن حمزة الكسائيّ الكوفيّ، راوياه الليث بن خالد، والدوريّ (راوية أبى عمرو) .
- حمزة بن حبيب الزيّات الكوفيّ، راوياه خلف بن هشام، وخلاّد.

ثم إن العلماء بعد ابن مجاهد وجدوا قراءات كثيرة يصدق عليها المقاييس التى وُضعت للقراءة، فأضافوا الإمام أبا جعفر يزيد بن القعقاع المدنيّ شيخ نافع، ويعقوب الحضرميّ، وخلف بنَ هشام. أما الأربعة المكّملون للأربعة عشرة فهم: الأعمش، وابن محيصن، والحسن البصريّ، واليزيديّ.

ينظر تراجم هؤلاء الأئمة وأخبارهم فى غاية النهاية فى طبقات القرّاء لابن الجزري.

(٥) هو عاصم بن أبى الصّباح البصريّ أحد القرّاء. توفي سنة ١٣٠ هـ . ينظر غاية النهاية ٣٤٩/١.

(٦) هو عون العقيليّ. أحد القرّاء. ينظر غاية النهاية ٦٠٦/١.

(٧) من الآية ٤ سورة الروم .

(٨) ينظر : الكشاف للزمخشريّ ٢١٤/٣، وإملاء ما مَنّ به الرحمٰن للعكبري: ١٨٤/٢، والبحر المحيط لأبي حيّان ١٦٢/٧.

(٩) من الآية ٣١ سورة الرّعد .

(١٠) ينظر المحتسب لابن جنّي ٣٥٧/١، والشواذّ لابن خالويه ٦٧، والكشاف ٣٦٠/٢، والبحر ٣٩٣/٥.

(١١) من الآية ٧١ سورة المائدة .

(١٢) ينظر السبعة لمجاهد ٢٤٧. والتيسير للداني ١٠٠، والحجّة لابن خالويه ١٣٣، والكشف لمكّي ٤١٦/١، والحجة لأبي زرعة ٥٣٢.

(١٣) من الآية ٥١ سورة الشورى .

(١٤) ينظر السبعة ٥٨٢، والتيسير ١٩٥، والحجة لابن خالويه ٣١٩، والكشف ٢٥٤/٢، والحجة لأبى زرعة: ٦٤٤، والنشر لابن الجزريّ ٣٦٨/٢.

(١٥) من الآية ٣٦، ٣٧ سورة غافر .

(١٦) ينظر السبعة ٥٧٠، والتيسير ١٩١، والحجة لابن خالويه ٣١٥، والكشف ٢٤٤/٢، والحجّة لأبى زرعة ٦٣١، والبحر ٤٦٥/٧، والنشر ٣٦٥/٢.

(١٧) من الآية ٢٧ سورة الأنعام .

(١٨) ينظر السبعة ٢٥٥، والتيسير ١٠٢، والحجّة لابن خالويه ١٣٧، والكشف ٤٢٧/١، والحجة لأبي زرعة ٢٤٤، والنشر ٢٥٧/٢.

(١٩) من الآيتين ٥ ، ٦ سورة مريم .

(٢٠) ينظر السبعة ٤٠٧ ، والتيسير ١٤٨، والحجّة لابن خالويه ٢٣٤، والكشف ٨٤/٢، والحجّة لأبى زرعة ٤٣٨، والنشر ٣١٧/٢.

(٢١) سورة المدّثر : ٢١ .

(٢٢) ينظر المحتسب ٣٣٧/٢، والكشاف ١٨/٤، والإملاء ٢٧٢/٢، والبحر ٣٧٢/٨، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي ٤٢٧.

(٢٣) من الآية ٣٥ سورة يسٓ .

(٢٤) من الآية ٧١ سورة يس .

(٢٥) ينظر السبعة ٥٤٠، والتيسير ١٨٤، والحجّة لابن خالويه ٢٩٢، والكشف ٢١٦/٢، والحجة لأبي زرعة ٥٩٨، والنشر ٣٥٣/٢.

(٢٦) من الآية ١٧٧ سورة البقرة .

(٢٧) ينظر السبعة ١٧٥، والتيسير ٧٩، والحجّة لابن خالويه ٩٢، والكشف ٢٨٠/١، والحجّة لأبي زرعة ١٢٣، والنشر ٢٢٦/٢.

(٢٨) من الآية ٣١ سورة يوسف .

(٢٩) ينظر الشواذّ ١٥٣، والكشاف ٣١٧/٢ ، والبحر ٣٠٤/٥

(٣٠) من الآية ٢ سورة المجادلة .

(٣١) ينظر الكشاف ٧٠/٤، والبحر ٢٣٢/٨.

(٣٢) من الآية ٣ سورة ص .

(٣٣) ينظر الشواذّ ١٢٩، والكشاف ٣٥٩/٣، والبحر ٣٨٣/٧.

(٣٤) سورة الطارق : ٤ .

(٣٥) سورة يس : ٣٢ .

(٣٦) من الآية ١١١ سورة هود .

(٣٧) ينظر السبعة ٦٧٨، والتيسير ٢٢١، والحجّة لابن خالويه ٣٦٨، والحجّة لأبي زرعة: ٧٥٨، والإملاء: ٢٨٥/٢، والنشر ٢٩١/٢.

(٣٨) ينظر الحجة لأبي زرعة ٣٥٠ . والنشر : ٢٩١/٢ .

(٣٩) ينظر السبعة ٣٣٩، والتيسير ١٢٦، والحجة لابن خالويه ١٩٠، والكشف ٥٣٦/١، والحجة لأبى زرعة ٣٥٠، والنشر ٢٩٠/٢.

(٤٠) من الآية ٩ سورة النور .

(٤١) ينظر السبعة ٤٥٣، والتيسير ١٦١، والكشف ١٣٤/٢، والحجة لأبي زرعة ٤٩٦، والنشر ٣٣٠/٢.

(٤٢) من الآية ١٤ سورة الجاثية .

(٤٣) ينظر البحر المحيط ٤٥/٨ ، والنشر ٣٧٢/٢، والإتحاف: ٢٤١.

(٤٤) من الآية ٢٣ سورة الرعد ، ومن الآية ١٣ سورة النحل، ولكنَ القراءة وردت فى الآية الثانية.

(٤٥) ينظر الشواذ ٧٣، والبحر ٤٨٨/٥ .

(٤٦) من الآية ١١٢ سورة الأنبياء .

(٤٧) ينظر المحتسب ٦٩/٢، والشواذ ٩٣، والكشاف ٥٨٧/٢، والبحر ٣٤٨/٦، والنشر ٣٢٥/٢، والإتحاف ٣١٢

(٤٨) من الآية ٤ سورة يوسف .

(٤٩) ينظر السبعة ٣٤٤، والتيسير ١٢٧، والحجّة لابن خالويه ١٩١، والكشف ٣/٢، والحجّة لأبي زرعة ٣٥٣، والنشر ٢٩٣/٢.

(٥٠) ينظر الكشاف ٣٠١/٢ ، والبحر ٢٧٩/٥ .

(٥١) من الآية ١٥٠ سورة الأعراف .

(٥٢) من الآية ٩٤ سورة طه .

(٥٣) ينظر السبعة ٢٩٥، ٤٢٣ . والتيسير ١١٣، والحجّة لابن خالويه ١٦٤، ٢٤٦، والكشف: ٤٧٨/١، والحجة لأبي زرعة ٢٩٧، والنشر ٢٧٢/٢.

(٥٤) من الآية ١٠ سورة سبأ .

(٥٥) ينظر الكشاف ٢٨/٣، والبحر ٢٦٣/٧، والنشر ٣٤٩/٢ .

(٥٦) من الآية ٨ ـ سورة «المنافقــون» .

(٥٧) ينظر الشواذ ١٥٧، والكشاف ١١١/٤ ، والبحر ٢٧٤/٨، والإتحاف ٤١٧.

(٥٨) من الآية ٦٦ سورة النساء .

(٥٩) من الآية ٨١ سورة هود .

(٦٠) ينظر السبعة ٢٣٥، والتيسير ٩٦، والحجّة لابن خالويه ١٢٤، والكشف ٣٩٢/١، والحجة لأبي زرعة ٢٠٦، والنشر ٢٥٠/٢.

(٦١) ينظر السبعة ٣٣٨، والتيسير ١٢٥، والحجّة لابن خالويه ١٩٠، والكشف ٥٣٦/١ والحجّة لأبى زرعة ٣٤٧، والنشر ٢٩٠/٢ .

(٦٢) من الآية ١٥٧ سورة النّساء .

(٦٣) ينظر فتح القدير للشوكانيّ: ٥٣٤/١، ومشكل إعراب القرآن لمكّي: ٢١١/١ .

(٦٤) من الآية ٢ سورة الفاتحة .

(٦٥) ينظر الكشاف ٥٠/١، والبحر ١٨/١، والإتحاف ١٢٢ .

(٦٦) سورة الفاتحة : ٢ .

(٦٧) سورة المسد : ٤ .

(٦٨) ينظر الكشاف : ٥٠/١ ، والبحر ١٩/١ .

(٦٩) ينظر السبعة ٧٠٠ ، والتيسير ٢٢٥، والحجة لابن خالويه ٣٧٧، والكشف ٣٩٠/٢، والحجة لأبى زرعة ٧٧٦، والنشر ٤٠٤/٢.

(٧٠) من الآية ٥٦ سورة الأعراف .

(٧١) من الآية ٤٣ سورة الدخان .

(٧٢) ينظر النشر ١٢٩/٢ .

(٧٣) ينظر سنن التّرمذيّ (تحفة الأحوذى) ٦/٣، وسنن أبى داود ٢٥١/١، وسنن ابن ماجه ٣٤٧/١، وسنن النّسائي (بشرح السيوطى) ٩٤/٣.

(٧٤) أحال المحقق فى تخريج الحديث على مجمع الأمثال للميدانى.

(٧٥) جُلْهُمتا الوادى : جانباه .

(٧٦) ينظر المقاصد الحسنة للّسخاوي ٣٢٣، وكشف الخفاء للعجلونّي ١٧٧/٢.

(٧٧) ينظر البخاري (فتح الباري) ١٨٣/٤، ومسلم ٧٨٦/٢، وابن ماجه ٥٣٢/١. وأبو داود ٧٩٦/٢، والترمذيّ ٣٩٦/٣، ومسند الإمام أحمد ٤٣٤/٥.

(٧٨) ينظر البخاري ١٠٦/١، ومسلم ٢٤١/١ وأبو داود ١٣٠/٢، والنسائي ٢٣٠/١، وابن ماجه ٤٤٨/١.

(٧٩) ينظر الترمذي ٤٥/١٠ ، والموّطأ للإمام مالك ٢١٥/١، ٤٢٢ .

(٨٠) لم يذكر ابن هشام انه حديث، وربّما فعل ذلك لشهرة الحديث، وقد خرّجه المحقق ـ وهو الحديث الوحيد فى الكتاب الذى أخرّجه.

(٨١) ينظر البخارى ٢١٨/٣، ١٧٢/٦ . ومسلم ٢٢٤٤/٤ .

(٨٢) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ٧١ ، والمقاصد الحسنة ١٧٣.

(٨٣) البخاري ٧٨/٩، ١٣١، ١٧٥، ١٩٨، ١٩١. وينظر مسلم ١٠٤١/٢، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ الشريف ١٠/٢، ١٤٨/٦.

(٨٤) ينظر البخاريّ ٣٣/٢، ٤١٥/١٣، ٤٦١. ومسلم ٤٣٩/١، والمسند ٤٨٦/٢.

(٨٥) ينظر البخاري ٢٢/١ ، ومسلم ١٤٢/١ .

(٨٦) ينظر مسلم ٤١٧/١، والبخاري ٣٢٥/٢ ، ٣٢٨ .

(٨٧) البخاري ٢١٤/١١ ، ومسلم ٢٠٦٢/٤، ٢٠٦٣ .

(٨٨) البخاري ٥/١٣١، ١٣٩، ٦/١٨٨، ٩/٦٢٣، ٦٣١، ٨٣٨، ومسلم ٣/١٥٥٨.

(٨٩) أبو داود ١/٦٦٥، والنسائي ٣/١٠٤، والمسند ٢/٤٧٤، ١/٩٣ .

(٩٠) البخاري ٦/٣٩٦ .

(٩١) ينظر مسلم ١/٤٢ ، والنسائي ٤/١٢٢ .

(٩٢) ينظر البخاري ٢/٢٠٩، ٢١٦. ومسلم ١/٣١٠، والنسائي ٢/٩٩، وأبو داود ١/٤٠٢، ٤٠٤، وابن ماجه ١/٢٧٦، ٣٩٢، والمسند ٢/٢٣٠، ٣١٤.

(٩٣) ينظر مسلم ٤/٢٠٤٥، والموطأ ٢/٨٩٩، والمسند ٢/١١٠.

(٩٤) ينظر مسلم ١/٥١٦، ٥١٧، والبخاري ١/٥٦١، ٣/٢٠.

(٩٥) البخاري ١/٣٩٠، ٣١٩، ٣/١٢٥. وينظر مسلم ١/٥٨٢، والمعجم المفهرس ٧/٣٦.

* * * *

المراجـــع

فى القراءات القرآنية :

- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ـ لأحمد الدمياطيّ البنَا ـ مطبعة عبدالحميد حنفي ـ القاهرة ١٣٥٩ هـ.
- إملاء ما مَنَ به الرحمٰن ـ للعكبرى ـ دار الباز للنشر والتوزيع ـ مكة المكرمة ١٣٩٩ هـ .
- البحر المحيط لأبي حيّان ـ دار النصر الحديثة ـ الرياض ـ مصورة . د. ت.
- التيسير فى القراءات السبع لأبي عمرو الداني ـ تحقيق أوتوبرتزل ـ مطبعة الدولة ـ استامبول ١٩٣٠م.
- الحجّة فى القراءات السبع لابن خالويه ـ تحقيق د. عبدالعالم سالم ـ دار الشروق ـ بيروت ١٩٧٧م.
- الحجّة فى القراءات السبع لأبى زرعة، عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٩٧٩م.
- السبعة فى القراءات . لابن مجاهد . تحقيق د. شوقي ضيف. دار المعارف ـ القاهرة ١٩٧٢م.
- الشواذّ لابن خالويه ـ تحقيق برجشتراسر . المطبعة الرحمانية ـ القاهرة ١٩٣٤م.
- غاية النهاية فى طبقات القرّاء لابن الجزري ـ تحقيق برجشتراسر ـ دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٠ هـ.
- فتح القدير للشوكانيّ ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ مصورة د. ت.
- الكشاف للزمخشري ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ مصوّرة د. ت.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع ـ لمكّي بن أبى طالب ـ تحقيق د. محي الدين رمضان ـ مجمع اللغة العربية . دمشق ١٩٧٤م.
- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات ـ لابن جنّي ـ تحقيق د. على النجدي ناصف وآخرين. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ١٣٨٦ هـ .
- مشكل إعراب القرآن الكريم لمكّي بن أبي طالب ـ تحقيق ياسين محمد السواسي مجمع اللغة العربية ـ دمشق ١٩٧٤م.
- النشر في القراءات العشر ـ لابن الجزري ـ مصوّرة دار الكتب العلميّة ـ بيروت د. ت.

في الأحاديث الشريفة:

- سنن الترمذي (تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للمباركفوري) إشراف عبدالوهاب عبداللطيف ـ دار الفكر ـ بيروت ١٩٧٩م.
- سنن أبي داود ـ إعداد عزّت الدباس ـ دار الحديث ـ حمص ـ سوريا ـ ١٩٦٩م.
- سنن ابن ماجه ـ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ـ دار إحياء الكتب العربية ـ الحلبي ـ القاهرة ١٩٥٢م.
- سنن النّسائي (بشرح السيوطيّ) مصوّرة دار إحياء التراث العربيّ ـ بيروت د. ت.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ـ لابن مالك ـ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ـ دار العروبة ـ القاهرة ١٩٥٧م.
- صحيح البخاري (فتح الباري ـ لابن حجر) تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى، وعبدالعزيز بن باز ـ المكتبة السلفية ـ القاهرة ١٣٨٠ هـ.
- صحيح مسلم ـ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ـ نشر إدارة البحوث العلميّة والإفتاء ـ الرياض ـ ١٤٠٠ هـ .
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس ـ لاسماعيل العجلوني ـ مكتبة التراث الإسلامى ـ حلب ـ د. ت.
- مسند الإمام أحمد ـ دار صادر ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ١٩٦٩م.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ الشريف ـ ترتيب مجموعة من المستشرقين ـ مصوّرة عن مكتبة بريل ـ ليدن ـ ١٩٣٦م وما بعدها.
- المقاصد الحسنة للسخاوي ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ ١٣٩٩ هـ .
- الموطأ للإمام مالك ـ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى ـ الحلبى ـ القاهرة ١٩٥١م.